

التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الواقع والمخرج

إعداد:
د. عبد الحميد غزالي

صفحة أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم وتحديد

١- لقد وفق الله تعالى رابطة العالم الاسلامي كل التوفيق بدعوتها الكريمة في هذا الوقت بالذات الذي تمر به الأمة الإسلامية، الى عقد مؤتمر (الامة الاسلامية في مواجهة التحديات) إذ أن الأمة، كما جاء في صدر الدعوة، تعيش، بحق، حالة من مفترق طرق، وهي تمر في منعطف تاريخي لم يسبق أن مرت به (حتى في مراحل الاستعمار الأوروبي لبلدانها في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وهي، أي الأمة، اليوم على مفترق طريقتين، لا ثالث لهما: إما أن تذوب في الثقافات الأخرى وتستسلم للثقافات الغازية أو الوافدة، أو تصمد بأصولها وثوابتها وتتنافس على المواقع الأولى في ثقافات العالم.

٢- وإذا اختارت الثاني، فإن عليها أن تهيئ الأسباب، وتحشد الطاقات لكي تضمن لها موقعاً متقدماً بين ثقافات العالم، في حاضر سريع التغيير ومستقبل قريب الوقوع. وتمضي ورقة الدعوة لتشدد على أن (الوضع العالمي الجديد يتطلب التحول السريع إلى استراتيجية الفعل، وفق خطط وبرامج مسبقة لاستشراف المستقبل وتحديد المواقع التي يحتمل أن ينطلق منها الخطر على الأمة، والقيام بالتحصينات اللازمة، «ثم تختم الورقة ديباжитها بسؤال محوري، وهو : هل نواجه التحديات بروح اليأس أو بروح الخوف، أو بروح الاندفاع الطائش؟ أو بإيجابية واعية ورؤى ومشروعات وبرامج عملية للإصلاح؟ وأكدت الورقة أن خيارها - فطرياً وإسلامياً - هو بالقطع الخيار الرابع.

٣- ومن ثم، كانت أهداف المؤتمر التي يسعى المؤتمرون إلى تحقيقها بإذن الله تعالى هي : الكشف عن التحديات المتجددة التي تواجه الأمة ،

ودعم الجانب الإيجابي البنائي لمستقبل الأمة، والبعد عن التكرار والتوصيف والتشخيص، ووضع رؤى عملية للإصلاح، ووضع المعالم الرئيسية للمشروع الإصلاحي الحضاري للأمة، والمبادرة بصياغة الحلول والمشروعات الكبيرة، وعليه يتكون المؤتمر من ثلاث محاور: التحديات التي تواجه الأمة، ورؤى عملية للإصلاح، ومهمة المنظمات الإسلامية في مواجهة التحديات ويتكون المحور الرابع من أربع تحديات وهي: السياسية، والثقافية، والاعلامية، والاقتصادية.

٤- وبالرغم من هذا التقسيم الواضح للجوانب المختلفة للتحديات التي تواجه الأمة، إلا أنه يتعين التسليم بارتباط، إن لم يكن تداخل، هذه الجوانب بعضها ببعض، بشكل عضوي وموضوعي من التأثير والتأثر. وبالنسبة للتحديات الاقتصادية، فإنها تعد بحثاً في (الاقتصاد السياسي)، وليس، بالقطع في الاقتصاد البحت، كما سيتضح من المعالجة التالية. بمشيئة الله تعالى، بمعنى أن العوامل أو المتغيرات (غير الاقتصادية) من سياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية، بل عقيدية ودينية وحضارية، لها دور محوري في قيام هذه التحديات، وفي كيفية مواجهتها.

٥- إن كل (بند) من بنود محاور المؤتمر، يتطلب دراسة تفصيلية، دقيقة وممتأنية، من قِبَلِ فِرَقٍ، وليس فريق، بحثي متخصص، وبالذات (التحديات الاقتصادية) على مدى سنتين أو ثلاث سنوات، وفق خطة تشمل الأقليات أو الأكثرية الإسلامية في الدول غير الإسلامية، والأقطار الإسلامية، ثم الأمة الإسلامية ككل. وعليه، فما يقدمه هذا المؤتمر، رغم أهميته القصوى، لن يكون إلا التأكيد على ضرورة هذه الدراسات وفق المنهج العلمي الصارم والمعتمد، وعلى أساس تقديم برامج عمل قابلة فعلاً للتطبيق. ومن ثم، فإن هذه الورقة التي تتصدى، بالعرض والتشخيص والتحليل، للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة، لن تكون إلا رؤوس أقلام، أو مفردات أساسية أو عناصر رئيسية لبرنامج بحثي كمي أو قياسي حول هذه التحديات وكيفية

مجابتها - بشكل عام، على أساس أن هذا الشق سوف تتم معالجته تفصيلاً في المحور الثالث من محاور المؤتمر.

٦- إن منطلق الورقة، هو - فطرياً - منطلق عقيدي. فالتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة اليوم تتركز أساساً في: كيفية الخروج من أسار (التخلف) الاقتصادي إلى رحاب (إعمار الأرض) أو إحداث التنمية المستدامة، مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وقوله سبحانه وتعالى على لسان نوح عليه السلام ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمِدُّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ [نوح].

٧- ومن لم يقيم بإعمار الأرض كجزء أو في إطار من العبادة بالمعنى الواسع مصداقاً لقوله سبحانه ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لا بد وأن ينطبق عليه الناموس الإلهي في قول ربنا جل من قائل ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه]، وقوله جل وعلا ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨]، ولهذا يقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً ، كتاب الله وسنتي» والضلالة والشقاء هما عنصرا المعيشة الضنك ، والمعيشة الضنك وهي الحياة شديدة القسوة حتى مع اليسر المادي هي عين التخلف الحضاري بشتى جوانبه وبالذات الجانب الاقتصادي.

٨- ويأتي التفتت أو التمزق أو التفسخ في جسد الأمة والذي لعب (المستعمر) دوراً في إيجاده ليضمن استمرار التبعية والاستغلال كعامل ومظهر في الوقت نفسه أو كسبب ونتيجة في الوقت ذاته لظاهرة التخلف التي تعيشها الأمة فيعمل على تعقيمها خلال الزمن فالأمة اليوم تتفرق في

نحو ستين قطراً كما يتشتت جزء كبير نسبياً في بلدان غير اسلامية كالهند والصين في آسيا ونيجيريا وأثيوبيا في أفريقيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا بل وروسيا ودول أوروبية أخرى في أوروبا الغربية والشرقية وكذلك الأمريكتين واستراليا ، ولا شك أن لهذا التفرق والتفتت عوامل سلبية على وحدة الأمة ومن ثم على مكانتها وإمكانياتها الكلية والاقتصادية بل على هويتها وعقيدتها وحضارتها .

٩- فحتى بداية القرن الثامن عشر كانت الأمة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية استمراراً لمؤسسة (الخلافة الاسلامية) وظل هناك توازن في القوى الاقتصادية والعسكرية بينها وبين الغرب ، ولكن نتيجة (الثورة الصناعية) تسارع التقدم الأوروبي - التقني والاقتصادي - فحدث اختلال في التوازن وفي ظل حاجة الصناعات الحديثة إلى مصادر رخيصة للمواد الخام وأسواق شاسعة لتصريف المنتجات النهائية ولأسباب أخرى في داخل الدولة العثمانية كانت الهجمة الاستعمارية الشرسة على الأمة الاسلامية فاحتلت أجزاء من الدولة العثمانية ثم ألغيت الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤م . وبالرغم من المقاومة الباسلة، على أساس عقدي للمحتل تم تقسيم العالم الإسلامي، ومن ثم خضعت معظم أجزائه للاستعمار الاستيطاني الغربي ونتيجة استمرار المقاومة حصلت هذه الأجزاء على استقلالها السياسي كان آخرها في الستينات من القرن الماضي ولكن لم يخرج المستعمر إلا بعد أن أوجد بؤراً للنزاعات البينية أي بين أجزاء الأمة من ناحية ومن ناحية أخرى مكن لنوع من (التبعية الاقتصادية) أو (الاستعمار الجديد) ليحل محل الاستعمار القديم .

١٠- ثم شهد النصف الثاني من القرن العشرين أحداثاً أكثر سلبية توالى على الأمة الاسلامية من داخلها وبفعل القوى الخارجية (أساساً الغربية) المتربصة بها فكانت قضايا : فلسطين والبوسنة والهرسك وكوسوفا وكشمير والشيشان وتيمور الشرقية وجنوب الفلبين وجنوب السودان

والصومال وغيرها، ناهيك عن حروب بينية محزنة - بتحريض غربي - على رأسها كارثة الخليج الأولى أي الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨) وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق (١٩٨٩) بدأ التخطيط لتنفيذ ما جاء بوثيقة (القرن الحادي والعشرين قرن أمريكي)، بمعنى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية - كقطب أوحده - على العالم. فكانت كارثة الخليج الثانية أي حرب تحرير الكويت أو اختبار لتحقيق هذا الهدف الإمبراطوري رغم استنكار الأمة كافة لغزو العراق للكويت.

١١- ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) لتقدم المبرر للتنفيذ الفوري والكامل لفكر (الهيمنة) الإمبراطورية على العالم بإعلان الحرب ضد ما يسمى (بالإرهاب) واختيار أضعف حلقات المنظومة العالمية وأكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية لما بها من ثروات، وبالذات النفط، وهي الحلقة الإسلامية (أو الخطر الأخضر). فضربت ودمرت واحتلت أفغانستان واقتربت الإدارة الأمريكية من نفط آسيا الوسطى واستتسخ العدو الصهيوني مفردات هذه الحرب الظالمة ضد أشقائنا في فلسطين ليهدم ويبيد كل مظاهر الحياة بدعم ومباركة من الإدارة الأمريكية بصفته (الشرطي) الذي يحرس المصالح الأمريكية في المنطقة.

١٢- ثم أعلنت الإدارة الأمريكية في سبتمبر (٢٠٠٢) استراتيجية المرحلة الثانية للحرب ضد الإرهاب باعتبار أن الحرب في أفغانستان كانت المرحلة الأولى وتمثلت هذه الاستراتيجية في (الحرب الاستباقية)، بغض النظر عن القانون الدولي أو الشرعية الدولية أو الرأي العام العالمي فكان غزو واحتلال العراق والاستعمار الأمريكي للعراق بصورته القديمة الفجة تحت ادعاء بجانب افتراءات أخرى كتحرير العراق فكانت كارثة الخليج الثالثة كجائزة كبرى كما توهمت أو تتوهم الإدارة الأمريكية للسيطرة على المنطقة بعامة وبنفطها - وبالذات النفط العراقي بخاصة على اعتبار أن نفط العراق الأقل تكلفة والأكثر وفرة بالإضافة إلى كونه الأعلى جودة في العالم.

١٣- حدث هذا، وما زال يحدث لأمتنا وهي - أنظمة وشعوباً - في حالة عجز شبه كامل وضعف غير مسبوق وعدم إدراك شبه تام بإمكاناتها الهائلة الروحية والمادية والطبيعية والبشرية والمالية بل العسكرية أمام الهجمة الشرسة من قوى البغي والعدوان من (صليبية) أمريكية محافظة جديدة و (صهيونية) عالمية متربصة تحاول ترسيخ الوضع القائم المهين للأمة من خلال تعميق التفطيت والتشردم فيها ومن خلال تكوين (تحالفات) شكلية بالترهيب أو الترغيب مع بعض دولها ومن خلال طرح مبادرات غير جادة كتحرير الشعب الأفغاني من نظام رجعي وتحرير العراق من نظام استبدادي ووهم قيام دويلة فلسطينية ، كل ذلك لتجميل صورته القبيحة الفجة من ناحية ولإثارة الإرباك والبلبله والانقسام في الجانب الإسلامي بادعاء تلبية بعض المطالب الأساسية من ناحية أخرى.

١٤- حدث هذا، ويحدث ونحن نقرأ قول ربنا سبحانه ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقوله جل من قائل: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وفي ظل العولمة الشرسة أو الأمركة المتوحشة وفي ظل التكتلات الاقتصادية القائمة والشركات متعددة الجنسيات العملاقة في عالم اليوم يصبح التعاون الاقتصادي ابتداءً بمنطقة تجارية حرة فمشروعات مشتركة، فاتحاد جمركي، فسوق إسلامية مشتركة ثم وحدة اقتصادية وعملة موحدة مطلباً ضرورياً لا غنى عنه وتحدياً اقتصادياً حقيقياً جنباً إلى جنب مع تحدي أحداث تنمية شاملة ومستدامة «لإقتصاد الأمة».

١٥- وعليه، ستركز هذه الورقة على «الواقع» الاقتصادي للأمة، من حيث عوامل قوته ونقاط ضعفه، وما ينطوي عليه من تحديات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن، بعولته وتكتلاته الاقتصادية، مشددة على إمكانية إحداث تنمية جادة ومتجددة ومستدامة من ناحية، وإمكانية قيام تعاون اقتصادي فاعل ينتهي بعون الله وتوفيقه بوحدة اقتصادية حقيقية

وعملة موحدة. ومن ثم، ستناقش الورقة محورين أساسيين : الأول ، تخلف اقتصاد الأمة وعملية تنميته ، والثاني، تفتت اقتصاد الأمة وإمكانية التعاون الاقتصادي. ولن تناقش الورقة رغم الأهمية القصوى لهذه المناقشة العوامل التاريخية بعد مرحلة الرعيل الأول - المبهرة - بعامة ، وخلال القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر والربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري (أي خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين الميلادي) بخاصة والتي أدت إلى قابلية العالم الإسلامي للاستعمار (أي الاستخراب) القديم ، فالتبعية (أي الاستعمار الجديد) ثم عودة الاستعمار القديم من جديد والذي يظهر في أجلى صورته في حالات أفغانستان والعراق وفلسطين.

١٦- وعليه تتكون هذه الورقة من ثلاثة أقسام وخاتمة. يتناول القسم الأول تحرير وتدقيق المصطلحات المستخدمة ويعالج القسم الثاني مشكلة تخلف (اقتصاد) الأمة وعملية تنميته ، ثم يناقش القسم الثالث تفتت اقتصاد الأمة وإمكانية التعاون الاقتصادي ، ثم تلخص الخاتمة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة وكيفية مواجهتها.

١٧- وتبقى كلمة أخيرة في هذا التقديم أودّ توكيدها حول الهدف الرئيس من هذه الورقة فالورقة تهدف بالأساس إلى محاولة عرض تحليلات ورؤى استراتيجية (أطرية) عامة حول التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة - دون الغوص في السمات والوقائع والتفاصيل لغير أهميتها - لتساعد على استيعاب كلي وفهم أعمق، وتفسير أدق للواقع ، حتى يمكن زيادة إيجابياته ومعالجة سلبياته، من خلال تصور مسارات عملية لمواجهة هذه التحديات.

القسم الأول :

تحرير وتدقيق للمصطلحات

١٨- بعيداً عن مشكلات التعريف وتأسيساً على مقولة أنه (لا مشاحة في المصطلح) وبالرغم من صعوبة الدقة والتحديد في هذا المجال من

منهجية البحث ستحاول الورقة تقديم تعريفات (تشغيلية) محددة لبعض المصطلحات الرئيسية حتى يمكن بناء العرض التحليلي لموضوع البحث عليها وبالقطع لا يقصد من ذلك فرض رأي معين في هذا الاتجاه وإنما القصد المساعدة في فهم أوسع لما جاء في الورقة والتعامل معه بإيجابية إثارة للنقاش وإثراء للحوار ومساهمة في تطوير العرض ، تحليلاً ونتاجاً .

التخلف الإقتصادي :

١٩- باختصار شديد وتبسيط أشد ، يعني الاقصاديون (الانمائيون) بمصطلح (التخلف الاقتصادي) بصفة عامة ، الانخفاض "النسبي" في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما ، ويعبرون عنه بحالة (الفقر الاقتصادي) النسبي ، والتي يرمزون إليها قياسياً بالانخفاض النسبي في (متوسط) دخل الفرد الحقيقي - أي الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار، وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات قليل في الكمية ورتد في النوع نسبياً ويقصد بالنسبة هنا نسبة إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخداماً أكثر شمولاً وأعلى كفاءة ونسبة أيضاً إلى ما تحقق عملاً في تجارب أخرى لدول يطلق عليها (الدول المتقدمة إقتصادياً).

٢٠- وبالطبع لهذا المعيار النقدي استثناءات واضحة تتمثل في الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث تعد هذه الدول - وفقاً لهذا المعيار - في مجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً ، وهنا كان لا بد من الاستعانة بمعايير أخرى (عينية) للحكم على هذه التجارب، مثل: درجة التعقيد الصناعي ، أي المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للكهرباء في الأغراض الانتاجية.

٢١- ولقد تبين للاقتصاديين الإنمائيين أن مسببات التخلف الرئيسية لا ترجع فقط إلى طبيعة وخصائص العوامل الاقتصادية البحتة من موارد طبيعية وبشرية ومالية وتنظيمية وفنية وتسويقية بل تعود أيضاً وبصفة

أساسية إلى العوامل غير الاقتصادية من سياسية واجتماعية وثقافية ومعرفية... الخ. ولذلك، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أخذ التشكيك في متوسط دخل الفرد كمعيار لتصنيف دول العالم، يزداد. ومن ثم، تم دعمه بمعايير أخرى سياسية واجتماعية وثقافية كما جاء في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن ٢٠٠٣م، أو تم إسقاطه أصلاً واستخدام معايير أخرى: سياسية واجتماعية ومعرفية وبيئية، كما في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م الصادر عن البرنامج والصدوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وعليه تصدت هذه التقارير ليس لقياس وتصنيف حياة البشر ومدى الخيارات الانسانية المتاحة، ومن ثم يمكن تعريف التخلف الاقتصادي بأنه حالة (نوع رديء) من الحياة البشرية أو محدودية شديدة نسبياً في الخيارات الانسانية المتاحة في شتى المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٢- وهنا، استناداً إلى أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي، يقدم كاتب هذه السطور تعريفين (للتخلف الاقتصادي) يزعم أن كلاً منهما أكثر دقة وشمولاً للعوامل الرئيسة المحددة للأداء الاقتصادي للمجتمع البشري، يتمثل التعريف الأول في أن «التخلف الاقتصادي» لمجتمع ما يعني بالأساس أن الإنسان في هذا المجتمع يعاني من قهر سياسي و«استغلال» اقتصادي، بغض النظر عن الموارد الانتاجية المتاحة أو الإمكانيات الاقتصادية المتوافرة، أي أن الاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي يمثلان العوامل الجوهرية أو التربة الخصبة التي نبتت منها الأسباب التفصيلية المسؤولة عن مشكلة التخلف.

٢٣- أما التعريف الثاني فهو أكثر تفصيلاً وتحديداً ويتمثل في أن التخلف الاقتصادي لمجتمع ما يعني (تخريب) أو تبديد أو تضييع (مقاصد) الشريعة الغراء الضرورية وهي حفظ «الدين والنفوس والعقل والمال والنسل». فالتخلف الاقتصادي يعني بالأساس ويرجع - في الوقت ذاته - إلى محاربة

(صحيح) الدين، وعدم توفير المتطلبات الضرورية المعيشية للإنسان، التي تليق به كإنسان، من مآكل وملبس ومأوى وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية وثقافية وإفساد التربية والتعليم والإعلام وتبديد المال وعدم تثميره خلال الزمن وأكله بالباطل وغير ذلك من ضروب الفساد الاقتصادي ومحاربة النسل كماً من خلال تحديده أو تنظيمه ، وكيفاً من خلال ثقافة فاسدة خارج مؤسستي الزواج والأسرة ، ومن ثم عدم ضمان استمرار تجدد المجتمع وفق الآداب العالية والفضيلة السليمة ، فهذه الأشكال الخمسة من هدر الإمكانية وتبديد الطاقة الاقتصادية لابد أن تفضي إلى التخلف الاقتصادي للمجتمع مهما أوتي هذا المجتمع من موارد إنتاجية وإمكانات اقتصادية، والورقة ليست في حاجة إلى توكيد «سبق» الفكر الإسلامي في هذا المجال على الفكر الوضعي (خاصة تقارير التنمية البشرية والإنسانية) بأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان والى التشديد على شمول التعريف الإسلامي مقابلة بالتعريفات الوضعية.

٢٤- وبالطبع يتفرخ ويتفرع عن المشكلة «الأم» وهي مشكلة التخلف، العديد من المشكلات، كالعجز المالي الداخلي أو عجز الموازنة العامة وارتفاع الأسعار أو التضخم النقدي وتدهور سعر صرف العملة الوطنية وضعف الادخار المحلي ومحدودية الاستثمارات الجديدة وضعف الانتاجية والاختلال الهيكلي والمشكلات القطاعية وتفاقم البطالة وسوء توزيع الدخل والثروة وارتفاع نفقات المعيشة واتساع نطاق الفقر وانتشار الفساد الاقتصادي وتمييع أو تداخل أو غياب المسؤولية والمساءلة وعدم الشفافية والعجز المالي الخارجي أو عجز ميزان المدفوعات وجمود أو تراجع الصادرات وتفاقم المديونية الخارجية والتبعية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية :

٢٥- المصطلح الثاني في قضية التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة هو: التنمية الاقتصادية ، وبالأضداد تفهم الأشياء، ومن ثم فالتنمية ضد

التخلف أو بمعنى تشغيلي: التنمية الاقتصادية هي عملية معالجة مشكلة التخلف الاقتصادي خلال الزمن فالتنمية إذا تعني الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة إعماراً للأرض ورفعاً لمستوى الإنسان مادياً وروحياً وفكرياً وتحريره سياسياً ونفسياً وسعياً لتمتعه بكافة أنواع الحقوق في إطار ضوابط تمنع العدوان أو الانحراف أو التسلط وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية (تحسين) مقصودة في نوعية الحياة البشرية أي (العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق). أو هي عملية توسيع الخيارات الانسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فهي هذه الأشياء جميعاً وليست فقط مجرد نمو مستمر ومتزايد في متوسط دخل الفرد الحقيقي.

٢٦- ووفقاً لهذا التحديد تتماثل غاية التنمية الاقتصادية مع غاية الشريعة الاسلامية وهي (تحقيق مصالح العباد) بإيجادها ثم بحفظها وفقاً لنظام أولويات شديد الوضوح يبدأ بالضروريات ثم الحاجيات، فالتحسينات. وهذه المصالح هي حفظ الضروريات الخمس لوجود الحياة البشرية واستمرارها وصلاحها، وتحقيق الحاجيات التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة الزائدة عنهم توسعة لهم وتيسيراً عليهم في طلب الرزق وتحصيل العمل وتحصين الأسرة ، ثم ضمان التحسينات التي تقتضيها مكارم الأخلاق والمروءات ومحاسن العادات ، وذلك لتوفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان يعيش في كنف النظام الإسلامي.

٢٧- ولقد عرفت البشرية وضعياً بعد تجارب طويلة عبر تاريخها نظامين رأسماليين ماديين ، الأول يتسم بمادية رأسمالية من نوع خاص وهي رأسمالية «الطبقة». والثاني يتصف بمادية رأسمالية من نوع خاص أيضاً، وهي رأسمالية «الدول». ومن هنا، عانى كل من النظامين من درجة حادة نسبياً مما جاء أصلاً لمعالجته وهو الظلم بصورتيه السياسية والاقتصادية، أي القهر والاستغلال ، ولهذا جاءت المحاولات التصحيحية البرجماتية أو الذرائعية

لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم ، ففي النظام الأول نادى (الثورة الكينيزية) بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الفعلي لمعالجة الكساد وجاءت (الثورة المونية) - تطبيقياً - لتدخل التخطيط الحكومي التأسيري من خلال التجربة الفرنسية لترشيد القرار الاقتصادي و لرفع درجة الأداء على المستوى القومي ، وفي النظام الثاني نادى (الثورة الليبرمانية) بضرورة إدخال «حافز الربح» على مستوى الوحدة الانتاجية ، وقامت (الثورة الخرتشوفية) أو السياسة الاقتصادية الجديدة بإقرار نوع من اللامركزية لترشيد القرار الاقتصادي خاصة في النشاط الزراعي .

٢٨- وبالرغم من بعض النجاحات النسبية المتواضعة كانت النتيجة تخبطاً واضحاً على المستوى الكلي في النظام الأول (الغربي) وتخبطاً فادحاً على مستوى الوحدة الانتاجية في النظام الثاني (الشرقي) مما أفرز معايير كفاءة رديئة نسبياً ومعايير قيمة مهملة أو ضعيفة نسبياً مع اختلاف في الدرجة في الحالتين ، ولتزايد درجة الرداءة في معايير الكفاءة "والإهمال" في معايير القيمة في الحالة الثانية إنهاء النظام الشرقي في جل الدولة التي أخذت به وما زال النظام الغربي يعاني من اختلال هيكلي فريد يتمثل في ازدواجية الاختلال الاقتصادي من تضخم وكساد في الوقت نفسه ، وما ظاهرة العولمة إلا محاولة أخيرة ولا أقول يائسة لمعالجة هذا الاختلال .

٢٩- ومن هذين النظامين وبالذات النظام الغربي جاء الاقتصاديون الإنمائيون للتصدي لمشكلة التخلف بالمعالجة فتركز اهتمامهم في إحداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي أساساً في جانب العرض الكلي لضمان معدلات نمو متصاعدة وعليه قدموا "استراتيجيات" أو مناهج تنمية عديدة تقريباً بعدد من كتب في هذا المجال وهو أكثر ، ومن أهم هذه الاستراتيجيات : النمو المتوازن ، والدفعة القوية ، «والجهد الأدنى الحساس، وأقطاب النمو ، والانطلاق ، والقطب النهائي ، وإحلال الواردات، وتنمية الصادرات، والثورة الزراعية ، والثورة الصناعية ، والاعتماد الجماعي على الذات، والحاجات الأساسية» .

٣٠- وبدون الدخول في تفصيل كل منهج، يمكن القول أن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض بجانب اختلاف الأسماء في تأكيدات النسبية على جانب أو آخر من عملية التنمية ولكنها تتفق جميعاً على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائي من الكبر والشمول بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات التنمية ، ولتحقيق ذلك تصدت هذه المناهج للإجابة على سؤال وحيد وهو : بماذا تحدث عملية التنمية؟ وكانت الإجابة واحدة ومادية بحتة رغم الاختلاف في التفاصيل وهي : عن طريق التغلب على ندرة رأس المال ، أي بكم ونوع مناسبين من الاستثمار على أساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي وباختصار ، أعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن تقليد (الطريقة الشمالية) سوف يضع الدول المتخلفة على الطريق الصحيح للتنمية المستدامة.

٣١- وفي إعمار هذا التوجه المادي والتركيز عليه أهمل «الإنسان» فكانت النتيجة بشهادة جميع المنظمات المتخصصة الدولية والاقليمية والوطنية ذات العلاقة فشل معظم الجهود الإنمائية التي بذلت على مدى أكثر من نصف قرن فما حدث ليس حركة تصنيع وإنما صناعة بلا نمو وما حدث في بعض الدول المتخلفة من نمو إذا كان شيئاً يذكر فهو «نمو بدون تنمية» أو بمعنى أدق كان وما زال في واقع الأمر "تنمية للتخلف" وتفرخ عن هذا الموضوع كنتيجة له وكتفصيل لمجمله العديد من المشكلات التي تطحن «الإنسان» وتهدد كرامته وتبدد قدراته وتهدر جهوده الإبداعية فيعجز بالتالي عن القيام بمسؤولية «إعمار» الأرض أي إحداث التنمية وكان السبب الجوهري لهذا الفشل كما اكتشف الاقتصاديون الإنمائيون يتمثل في شبه غياب شرط نجاح مناهجهم وهو : ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان لكي يتعامل بفعالية مع إعادة لأحداث التنمية ولذلك استحدث بعضهم استراتيجية جديدة وهي (التعليم من أجل التنمية) أي نعلم الإنسان لكي يتعرض على حقوقه الأساسية المشروعة ويحصل عليها فيكون مشاركاً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

٣٢- مما سبق يتضح جلياً أن تحقيق التنمية يتطلب أولاً وقبل أي شيء تطهير «الحياة الاقتصادية» من كافة أشكال الظلم وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل الناس تعاملاً إنمائياً مع الأشياء فالإنسان المظلوم أي المقهور والمستغل كل لا يقدر حقيقة على شيء ومن ثم إذا لم يرفع الظلم ومهما كانت طبيعة الموارد الإنتاجية من حيث الوفرة والتنوع والجودة لا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقق ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة سواء أكانت هذه القوة هي "اليد الخفية" للحافظ المادي أم اليد المرئية الباطشة للدولة وسواء أكانت الاستراتيجية هي الدفعة القوية من الاستثمار أم الجهد الأدنى الحساس المطلوب من التكوين الرأسمالي أو غيرها.

٣٣- وعليه يأتي الإسلام - ديناً ونظام حياة - لإخراج البشرية مرة أخرى، كما أخرجها من قبل من ظلمات جاهلية تعيشها ومن تخبط حياة ضنك تحياها مليئة بكل شرور الضلال وضروب الفساد وصنوف الظلم وألوان الشقاء فيقدم بقواعده العامة المتكاملة العقيدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية تطهيراً حقيقياً وعملياً للحياة البشرية في حياة البشر وبقدرة البشر بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات من خلال تربية «وضوابط» و«منظمات» ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة ويتم ذلك على أساس تحرير فعلي للإنسان بتحديد دقيق وواضح لمركزه وغايته في هذه الحياة وفي ظل كرامة ينعم بها تليق به كإنسان كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى ﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠]. ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٣٤- من هنا، جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يعد التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه أي كما هو مفهوم وكما هو طبق فعلاً في عهد الرعيل الأول- حيث حقق أعلى معدلات من الحياة الطيبة

بمعايير هذا العصر (بما في ذلك مؤشرات التنمية البشرية والانسانية) ليقدّم منهجاً للتنمية يعيد كثرعة الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها ويرد كمنهاج قضية التنمية إلى عمادها وهو الإنسان، فالإنسان وفقاً لهذا المنهج هو أهم وأسمى ما في هذا الوجود، فهو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وهو في الوقت ذاته غايتها لكي يستطيع استمرار القيام بتبعة «العباد»، التي تشمل «جميع» أعمال الإنسان وعلى رأسها «إعمار» الأرض، وفقاً لشرع الله وعليه تتصف عملية التنمية، وفقاً لهذا المنهج، بالاستمرارية أو الاستدامة، المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]. وذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات كانت من قبيل العبادات أو العادات.

٣٥- ولكن أي «إنسان» يقصده المنهج الإسلامي؟ الإنسان المقصود هو الإنسان «العادي» كما خلقه الله بقوته وضعفه وليس الإنسان الذي يتخيله الذهن الوضعي كمخلوق من مخلوقات الاقتصاد نظرياً أي «الرجل الاقتصادي»، أي من مخلوقات المادة أيديولوجياً، أي «الترس الاجتماعي»، فهو الإنسان الذي تربي على الأخلاق القيم الإسلامية أي الإنسان الأخلاقي ولكن كيف يتعامل هذا الإنسان مع المادة لإعمار الأرض؟ الإجابة على هذا السؤال، وضع المنهج شرطين أو مطلبين بدون تحقيقهما لا يمكن أن يتحقق المشروع الإنساني الممكن في الإعمار هذان الشرطان هما: أن يكون الإنسان حراً، وأن لا يكون مستغلاً، أي شرطاً: الحرية والعدالة.

٣٦- ولتحقيق مطلب الحرية، كان مدخل المنهج فطرياً هو المدخل العقدي الإيماني، وهو التوحيد: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وتوحيد

الأسماء والصفات ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (٢) ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) ﴿[الإخلاص]، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومقتضى التوحيد العبادة وهي بدورها غاية خلق الله سبحانه وتعالى للجن والإنسان وتوحيد الألوهية هو توحيد الله تعالى بأفعال العباد أي بالشعائر التعبدية. وتوحيد الربوبية هو توحيد الله تعالى بأفعاله، ومن ثم التلقي منه سبحانه الشرائع المحددة للقيم والموجهة للمعيشة والمنظمة لحركة الحياة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فبالتوحيد تخلص العباد لله وحده وهذا هو أشرف تكريم وأكمل تحرير للإنسان لأنه إخراج له من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ولكي تكون الحرية حقيقية على أرض الواقع تتعمق في وجدان الإنسان وتتجسد في سلوكه ولكي يتحقق إعمار الإنسان كشرط مسبق "لإعمار" الأرض وتأسيساً على التوحيد خص الخالق تبارك وتعالى لذاته همين يشغلان مخلوقاته البشرية وهما: الرزق والعمر، فأطعم الإنسان من جوع وآمنه من خوف، ضامناً رزقه ومحدداً أجله ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ (٣٢) ﴿فُورَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ (٣٣) ﴿[الذاريات]، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، واتساقاً مع مقتضى العبادة وتحقيقاً لإعمار الأرض ارتبط هذا الأمن المادي والأمان النفسي بضرورة الضرب في الأرض سعياً في طلب الرزق وقد عادله الخالق تبارك وتعالى بالجهد في سبيله والنصوص في هذا الباب كثيرة في الكتاب والسنة.

٣٧- ويتأسس مطلب «العدل» على حقيقة إيمانية مؤداها أن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه، وتعني تبعة الاستخلاف التمكين من المال تمكين استعمال أو ملكية انتفاع والعمل «الصالح» على تثميره خلال الزمن حتى قيام الساعة وأداء حقوقه لمالكه الأصلي وللمجتمع في صورة الصداقات

المفروضة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات تحقيقاً لعدالة التصرف فيه، وإقامة التكافل الإجتماعي وضماناً لأكفأ استخدام ممكن له خلال الزمن ، ويؤكد المنهج على أن الطريق العادل لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي ، فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة ، ومن ثم جاء الاسلام ونظامه الاقتصادي ومنهجه في التنمية حرباً حقيقية ومستمرة وناجحة على كل صور الظلم الاقتصادي أي الاستغلال من خلال تحريم صريح وقاطع للربا والغرر والاحتكار والاكتمال والاسراف والتقتير والتطفيف والبخس والغش والتدليس والنجش والرشوة والمحسوبية وكل صور أكل أموال الناس بالباطل وكل صور الممارسات الخاطئة في النشاط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً .

٣٨- وبتحقيق شرطي المناخ المناسب لقيام الإنسان بتبعية «إعمار الأرض» وهما الحرية والعدل كانت الخطوة التالية في المنهج الإسلامي هي حض الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات والتجارب الانمائية وتقنيات التنمية بفكر منفتح تماماً على أساس أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن الحكمة بشروطها الشرعية ضالة المؤمن وذلك بما يتفق وظروف الاقتصاد والمجتمع وبما يضمن التعامل الكفاء والتفاعل مع الأشياء تحقيقاً لهدف إعمار الأرض وتقديم المجتمع كفريضة تعبدية يمثل الالتزام بها غاية التكليف ومن ثم فبالشرك يكون ظلم الإنسان وبالتالي التخلف وبالتوحيد تكون حرية «لإنسان» وعدالة النظام الذي يعيش في كنفه ومن ثم، تحدث التنمية الجادة والمستدامة

العولمة

٣٩- من مسلمات المعرفة الاقتصادية، أن النشاط الاقتصادي يتم وفقاً لمستويات مختلفة تشمل : الفرد والاسرة والمنشأة والمنطقة والدولة والإقليم والعالم ، ويغطي الاقتصاد العالمي هذه المستويات بوصفها منتجة وموزعة ومستهلكة (أو مستخدمة) للموارد الاقتصادية والتي يتم تداولها على الصعيد العالمي، فعلى سبيل المثال تتم بعض العمليات الصناعية من خلال مشاركة

عدد من الدول في قارات مختلفة كما تدفق بعض العملات والأوراق المالية وغيرها من الأدوات المالية وكذلك مختلف أشكال البيانات والمعرفة التكنولوجية عبر العالم ، هذا بالإضافة إلى أن بعض الناس يهاجرون إلى أي مكان تقريباً على ظهر الأرض لكسب مورد رزقهم ولقد شهدت العقود الأخيرة مستويات غير مسبقة من العولمة الاقتصادية حيث نمت المعاملات والتدفقات الدولية بأحجام ومعدلات لم يشهدهما تاريخ العالم من قبل.

٤٠- وتصور بعض الإحصاءات حجم هذا الاتجاه بالتريليون دولار أمريكي (للمتغيرات النقدية) فلقد زادت التجارة العالمية من (٦, ٠) في عام ١٩٦٠م إلى نحو (٤, ٧) في عام ٢٠٠١م وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر من (٧, ١) في عام ١٩٩٠م إلى (٦, ٦) في عام ٢٠٠١م ، والتعامل اليومي في الصرف الأجنبي من (١٥, ٠) في عام ١٩٧٣م إلى (٥, ١) في عام ١٩٩٨م ، القروض المصرفية الدولية من (٩, ٠) في عام ١٩٧٢م إلى (٧, ١) في عام ٢٠٠٠م ، كما زاد عدد الشركات متعددة الجنسية من (٧٠٠٠) إلى (٦٥٠٠٠) شركة خلال الفترة من ١٩٦٠م - ٢٠٠١م ، وزاد عدد خطوط الهاتف من (١٥٠) مليون في عام ١٩٦٥م إلى أكثر من (٥, ١) بليون في عام ٢٠٠٠م ومستخدمي شبكة الانترنت من (صفر) في عام ١٩٨٥م إلى (٦٠٦) مليون في عام ٢٠٠٢م ومسافري الطيران الدولي من (٢٥) مليون في عام ١٩٥٠م إلى (٤٠٠) مليون في عام ١٩٩٦م.

٤١- وتحكم الدول الصناعية الكبرى - وخاصة الدول السبع الكبار أو «مجموعة السبعة» الاقتصاد العالمي، وبالتالي العولمة الاقتصادية من خلال حيازتها على نصيب الأسد في التجارة العالمية وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر - عطاءً وأخذاً - والائتمان الدولي والمعلومات والمعرفة التكنولوجية وجل براءات الاختراع (٩٧٪) من مجمل عددها في عالم اليوم ووسائل ووسائل وسبل المواصلات والاتصالات ومن خلال تحكمها في جل الشركات متعددة الجنسية أو عابرة القارات (٩٠٪) من مجمل عددها عبر تملك

رؤوس أموالها وتوجيه استثماراتها ، وهذه الشركات تسيطر فعلاً على ثلث الأصول الإنتاجية العالمية وتتحكم في ثلثي المنتجات في التجارة العالمية وتسهم بالنصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم والنتاج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة وفي ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات (حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٦٥٪ من مجموع الاتصالات العالمية) تحول العالم إلى قرية كونية واحدة ومن بين اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى يعد الاقتصاد الأمريكي قاطرة هذه الاقتصاديات وياتصال قاطرة الاقتصاد العالمي.

٤٢- بعد هذا التحديد التشغيلي لواقع «العولمة» وبالرغم من أن المصطلح ما زال يكتنفه بعض الغموض وعدم التحديد، يمكن القول أن العولمة تعد مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ومعلوماتية وتكنولوجية إذ بعد تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي السابق نظر فوكوياما بفكرة نهاية التاريخ وهنتجتون بفكرة صراع الحضارات للعولمة بتوكيد سيادة النموذج الأمريكي الغربي أي الليبرالية الجديدة في السياسة والاقتصاد ومن هنا رأي البعض بحق أن العولمة هي الليبرالية الجديدة أو الأمركة أي الديمقراطية واقتصاديات السوق وصحيح أن هناك اختلافاً بين المصطلحين حيث تعد العولمة عملية تطور بينما الليبرالية الجديدة أو الأمركة تعتبر إحدى الطرق وليست الطريقة الوحيدة لإدارة هذه العملية.

٤٣- ولكن مع هيمنة القطب الأوحده على النظام العالمي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت تعمل بتفرد وتصميم وإصرار، على قولبة العالم، وفقاً للنمط الأمريكي - الغربي للحياة، ومن ثم تتسع الأسواق أمام منتجاتها بشكل يفضي إلى تحقيق مصالحها بخاصة ومصالح الغرب بعامة، بغض النظر عن بقية دول العالم الفقيرة أصلاً والمهمشة دوماً، وبالقطع مصطلح العولمة بهذا التحديد لا يعني العالمية فالعولمة وفقاً لما سبق مطمع جشع

وإرادة أمريكية عاتية لاختراق الآخر واستلاب خصوصيته إنها تمثل طموحاً مشروعاً للتعاون البناء والاعتماد المتبادل والنفع المشترك من خلال حوار وتلاقح وتكامل لخير البشرية جمعاء ، ومن ثم ما يطلبه الجنوب أي الدول النامية ويطالب به هو (عالمية العولمة) أو ديمقراطية العولمة، على أساس من الحق والعدل والمساواة وحب الإنسان للإنسان ، وليس أمركة العولمة أو احتكار العولمة على أساس الهيمنة والسيطرة والنهب والاستلاب والكراهية، وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ٦٤].

٤٤- وأمام الصبغة الأمريكية السائدة للعولمة ومؤسساتها الرقابية بل التأديبية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ووكالات التقييم والتصنيف الدولية وعلى رأسها ستاندرد أند بورز وموديز وأبيكا) والتي تدير أسواق المال العالمية وتتحكم في تدفقات الاستثمار عبر العالم لا تملك دول الجنوب إلا دعم وتقوية «الإقليمية» ومساندة وتنمية منظمات المجتمع المدني حتى يمكن أن تؤثر في مسيرة وإدارة عملية العولمة بحيث تصبح أكثر ديمقراطية وإيجابية عما هي عليه الآن «الإقليمية» كما أكدت منظمة التجارة العالمية لا تشكل خطراً على عملية العولمة بل العكس تمثل بعداً مهماً في تطويرها والحد من سلبياتها من خلال تدعيم قدرات الدول الأعضاء التنافسية والتفاوضية على المستوى الدولي كما أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن يتقوم بمحاولات «ضغط» لتعديل القواعد وإصلاح المؤسسات التي تدير عملية العولمة بل العمل على إحداث تغييرات أساسية في صالح ديمقراطية العملية نفسها وتخليصها من الهيمنة الأمريكية الغربية.

٤٥- ولعل الموقف الصلب لمجموعة الدول النامية في الاجتماعات الوزارية المنظمة للتجارة العالمية من «سياتل» وحتى «كانكون» خير دليل وخير بداية في هذا الاتجاه ففشل اجتماع «كانكون» بالمكسيك يرجع بالأساس على

إصرار الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اتساقاً مع مصالحها غير المشروعة والقائمة على أبشع صور الاستغلال لاقتصاديات الدول النامية ونهب ثرواتها وإمكاناتها على عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها في اتفاقيات تحرير التجارة (دورة أوجواي) ويتضح ذلك جلياً فيما يتعلق على الأخص بدعم المنتجات الزراعية والصادرات الزراعية (الذي وصل إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً) وتطبيق نظام الحصص والقيود الكمية والضرائب الجمركية بالغة الارتفاع على الصادرات الزراعية للدول النامية مما يمنع نفاذها عملاً إلى أسواق الدول المتقدمة ، وهذا يصطدم مباشرة مع شعار (حرية التجارة والمنافسة) ويضر ضرراً بليغاً وبالغاً بالمصالح المشروعة لغالبية سكان العالم (١٤٦ دولة نامية تمثل أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم) وهنا تأتي أهمية وضرورة جماعات الضغط من منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والنامية على السواء وتظاهراتها أمام هذه الاجتماعات من سيائل وحتى كأنكون.

٤٦- إذاً، عملية العولمة تعني حرية انتقال ليس فقط السلع والخدمات وعناصر الانتاج من أيدي عاملة ورؤوس أموال وتكنولوجيا وإنما الأفكار والمفاهيم والمدرجات والمصطلحات، بل التصرفات والسلوكيات عبر الحدود والسيادة والجنسيات وحتى الخصوصيات والأيدلوجيات، بلا شروط أو قيود. وبغض النظر عن الظروف والمراحل التي تعيشها أو تمر بها دول العالم المختلفة وعليه وبالرغم من تعدد جوانب العولمة وتداخل وترابط هذه الجوانب فإن هذه الورقة تركز بالأساس على الجانب الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية والتي تتأسس على مثلث : السوق والتقنية والمعلومة ومن ثم أدت وتؤدي إلى تزايد مضطرد في: التجارة العالمية في السلع والخدمات، تدفقات الاستثمارات الأجنبية ، نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا ، والبحث والتطوير والاندماجات وتدويل ملكية الأسهم ، وكفاءة الرقابة والتنظيم والادارة، وتدويل السوق والمنافسة العالمية ، وتحرر وانفتاح الأسواق الوطنية

والخصخصة وتقلص دور الدولة الانتاجي.

٤٧- وتتم إدارة عملية العولمة من خلال شبكة معقدة ومتطورة من المؤسسات تهيمن عليها الادارة الأمريكية على رأس هذه الشبكة «ثلاثي»: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فالصندوق يحدد السياسات الاقتصادية خاصة المالية والنقدية للدول المستهدفة بما يتفق مع الليبرالية الجديدة ، والبنك الدولي يقدم لها القروض وفقاً لهذه السياسات ، والمنظمة تعمل على تطبيق هذه الليبرالية من خلال الإشراف على تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة في السلع والخدمات وانتقال رأس المال والعمل والتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية ، وبإخضاع الاقتصاد العالمي لهذا التنظيم تأتي الشركات متعددة الجنسية كأداة رئيسة لتنفيذ هذه العملية ثم تحتل أسواق المال وعلى رأسها : نيويورك ولندن وطوكيو ، مراكز القوة في صناعة القرار الاقتصادي العالمي من خلال سمسرة الأسهم والسندات أو ما يسمى «بالقطيع الإلكتروني» الذي يرمى في (١٩٠ دولة) تمثل السوق العالمي، وأخيراً وليس آخراً توجد وكالات التقييم والتصنيف وهي بمثابة جهاز متابعة حيث تصنف الاقتصاديات النامية وفق درجات «جدارة» للاستثمار الأجنبي حسب مدى انصياعها لقواعد وآليات العولمة وبالنسبة للترويج لفكر الليبرالية الجديدة يأتي دور المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية والدولية والمنتديات غير الرسمية وعلى رأسها منتدى «دافوس» لتوجيه استراتيجيات العولمة وتوحيد المفاهيم حولها والاشادة بمزايا التنافسية العالمية واقتصاديات السوق والانفتاح الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر.

التعاون الاقتصادي

٤٨- لا تستطيع أية دولة، في عصرنا الحاضر وفي ظل عملية العولمة - بتحديداتها السابق - مهما توافرت مواردها المحلية وتنوعت أن تحقق بمفردها على نحو كاف ومرض تقدماً اقتصادياً كبيراً ومستداماً مبنياً على

تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتنمية القاعدة الانتاجية واكتساب القدرة التنافسية في مجالات الإنتاج بعامة وفي الصناعة والمعرفة المتراكمة بخاصة ، وتعد هذه الصعوبة أشد وأوضح في حالة دولة نامية (أو متخلفة) خاصة إذا كانت صغيرة الحجم نسبياً ومن ثم لا مجال عن الحديث عن فكرة (الاكتفاء الذاتي) و (الاقتصاد المغلق) فدول العالم جميعاً تعيش فعلاً وعملاً عصر (الاعتماد المتبادل) و(الاقتصاد المفتوح) وما يحدث للتجارة العالمية الآن ونموها المضطرب وخلال الزمن إلا تجسيدا لتزايد هذا الاعتماد وزيادة درجة هذا الانفتاح.

٤٩- وهنا تأتي أهمية وفوائد «التعاون الاقتصادي» المخطط والمقصود بين عدد من الدول من دفع عجلة التنمية المستدامة وزيادة درجة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد ورفع مستوى معيشة الفرد وتحسين نوعية حياته في هذه الدول وذلك عن طريق درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل ومن ثم التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وانخفاض التكاليف واتساع الاسواق أو منافذ التصريف من خلال الأثر الإيجابي الصافي لهذا التعاون في صورة «إنشاء» أو «خلق» صافي للتجارة ومن ثم تزايد القدرة التفاوضية بل التنافسية لهذه الدول مع بقية دول العالم.

٥٠- ورغم أن بعض الاقتصاديين يفرق بين التعاون الاقتصادي، ويعني به كافة أشكال التعاون «والتكامل الاقتصادي» ويحصره في أشكال محددة لتحرير التجارة من منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد أو وحدة اقتصادية ، والبعض الآخر يرى العكس ، بمعنى أن التعاون يهدف الى «تقليل التمييز» أو الحد من العقبات، بينما التكامل يقصد به إلغاء التمييز أو العقبات بين الدول الأعضاء، فإن هذه الورقة تعتمد ما أخذ به الكثير من الاقتصاديين باعتبار التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي مترادفين ويعنيان "الاقليمية" أو درجة أو أخرى من «التكامل الاقتصادي» وعليه تركز هذه الورقة على المكونات الرئيسية لهذه المصطلحات وذلك

بتحديد مداخل التعاون أو التكامل الاقتصادي في تحرير التجارة (بمراحلها المختلفة) والمشروعات المشتركة والمندمجة ومثلثات التنمية وتسيق خطط التنمية القطرية كمقدمة للتخطيط على المستوى الإقليمي تحقيقاً لوحدة اقتصادية أو اندماج كامل بين اقتصاديات دول التعاون أو التكامل الاقتصادي.

٥١- يمثل «التفضيل الجمركي» أولى مراحل أو درجات تحرير التجارة، حيث تنفق مجموعة من الدول على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية بمعنى اتفاقها على مجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها، وهذا يعني تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات حيث يسود مبدأ المعاملة بالمثل وذلك بالنسبة لسلعة أو سلع معينة بهدف تنشيط التبادل التجاري بينها ، وقد يتم ذلك عن طريق اتفاقية ثنائية أو اتفاقية متعددة الأطراف.

٥٢- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن تحرير التجارة إقليمياً، أي من خلال كتل إقليمي يبدأ بمنطقة تجارة حرة بين مجموعة من الدول، فوفقاً لهذا الشكل من التكامل الاقتصادي تلغى الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى على حركة السلع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء ولكن تحتفظ كل دولة بحقها في تحديد مستوى رسومها الجمركية ودرجة شدة القيود الأخرى تجاه بقية دول العالم وبصفة عامة تظل كل دولة عضو في المنطقة حرة في الاحتفاظ بالتنظيمات والقوانين والإجراءات التي تنظم علاقاتها الاقتصادية مع الدول غير الأعضاء في المنطقة. والمشكلة في هذا الشكل أساساً هي مشكلة «إعادة التصدير» وما يتولد عنها من احتمال انحراف أو تحويل التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء ولعلاج هذه المشكلة تنص اتفاقات مناطق التجارة الحرة على وطنية

السلع المتبادلة ومن ثم تشترط عادة أن يصاحب كل سلعة متبادلة «شهادة منشأ» من الدولة العضو المنتجة لها وذلك ضماناً لمراقبة ومنع مثل هذه العمليات.

٥٣- وبالنسبة «للإتحاد الجمركي»، فإنه يعد شكلاً أكثر تقدماً من مسيرة تحرير التجارة حيث يتضمن بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود بين الدول الأعضاء توحيد الرسوم الجمركية لكل الدول الأعضاء في الإتحاد تجاه بقية دول العالم وبذلك تتحقق الحرية الكاملة لانسياب السلع بين الدول الأعضاء فهو إدماج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فتصبح إقليمياً جمركياً واحداً ، ولذلك يقيد هذا الشكل حرية أية دولة عضو في عقد اتفاقات تجارية أو اتفاقات دفع أو حتى تجديد اتفاقات معقودة مع دول خارج الإتحاد، إلا بموافقة الدول الأعضاء.

٥٤- أما «السوق المشتركة» فهي تمثل شكلاً أعلى في عملية التكامل الاقتصادي تجارياً أو إنمائياً حيث تقضي على قدر أكبر من التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء فتصبح هذه الاقتصاديات أكثر اندماجاً مما هي عليه في الحالتين السابقتين إذ بجانب إلغاء الرسوم والقيود بين الدول الأعضاء وتوحيد الرسوم تجاه بقية دول العالم تلغى وفقاً لهذا الشكل القيود على تحركات عناصر الإنتاج - العمل ورأس المال - بين الدول الأعضاء أي أن هذا الشكل هو اتحاد جمركي بالإضافة الى حرية انتقال عناصر الإنتاج.

٥٥- ثم يأتي «الاتحاد الاقتصادي» ليتضمن تنظيم أربعة عناصر وهي: إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات الجمركية على التبادل التجاري مع بقية دول العالم وحرية انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية أي أن هذا الشكل يمثل سوق مشتركة بين الدول الأعضاء بالإضافة الى تنسيق سياساتها الاقتصادية ويعد عنصر التنسيق أمراً ضرورياً وإلا ترتب على اختلاف السياسات تمييزاً بين السلع أو عوامل الإنتاج مما ينعكس في واقع الأمر بالسلب على حرية التبادل

وحرية انتقال عوامل الإنتاج.

٥٦- وأخيراً تعد «الوحدة الاقتصادية» أعلى أشكال «التكامل الاقتصادي» أو هي الاتحاد الاقتصادي الكامل فهي تشمل الأربعة عناصر للإتحاد مع تغيير في عنصر تنسيق السياسات الى تجانس أو توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى إقامة سلطة عليا يكون لها حق اتخاذ قرارات «ملزمة» لكل الدول الاعضاء لتصبح حقيقة كلاً اقتصادياً واحداً، ويعد هذا الشكل اندماجاً كاملاً يشمل كافة الجوانب الاقتصادية بلا استثناء حيث تلغى جميع القيود على حركات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وتفرض تعريفية خارجية موحدة وتتداول عملة واحدة وتوضع ميزانية موحدة وتطبق سياسات مالية ونقدية وتجارية وانمائية موحدة ، وهذا الشكل يحتاج الى «إرادة» سياسية ولا يتصور بدون «تكامل سياسي» وفي معظم حالاته تكون الدوافع السياسية للتكامل أقوى من الدوافع الاقتصادية.

٥٧- وتعتبر «المشروعات المشتركة» و«الاندماجات» و«مثلثات النمو» و«تنسيق خطط التنمية القطرية» مداخل ووسائل فعالة للتكتلات الاقليمية أو لإحداث التكامل الاقتصادي فالمشروعات المشتركة والاندماجات تزيد من المصالح المشتركة ومن مزايا الانتاج والحجم الكبير ومن القدرة على التنافس في السوق الدولي وتنسيق خطط التنمية يزيد من التخصص وتقسيم العمل الكفاء ومن الاستخدام الأمثل للموارد ومن درجة التكامل والاندماج ومفهوم مثلث النمو يستند الى حقيقة أن حاصل مجموع عناصر الانتاج للشركاء أكبر من مجموع أجزائها ففي شرق آسيا أقيمت مثلثات النمو بترتيبات مرنة بحيث تشارك البلدان المتكاملة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة لدخول الاسواق الاقليمية والعالمية فيقوم بلد ما رأس المال والآخر المهارات الفنية والثالث الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة نسبياً وبجميع هذه الموارد تتكون الشراكة التي تقوي الروابط الاقتصادية بين البلدان المتكاملة وتأتي بالنمو والازدهار للشركاء كمجموعة

وتزيد من قدرتهم التنافسية في السوق العالمي من خلال «الميزة النسبية» من ناحية وعن طريق استخدام الموارد والمهارات والمعرفة المتوافرة لهم لإنتاج منتجات جديدة مطلوبة في السوق العالمي من ناحية أخرى.

٥٨- ويمكن تدعيم أي شكل من أشكال التكامل السابقة - من منطقة التجارة الحرة وحتى الوحدة الاقتصادية بأحد أو بعض هذه الوسائل وبالذات المشروعات المشتركة والاندماجات ومثلثات النمو خاصة أشكال التكامل من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة، أما مدخل تنسيق الخطط القطرية فيمكن تطبيقه في شكلي الاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية كمقدمة للتخطيط على مستوى الاقليم كوحدة واحدة.

٥٩- كما أن أشكال التكامل يمكن أن ينظر إليها «كمراحل»، بمعنى الأخذ بمبدأ التدرج في عملية التكامل ابتداء من منطقة التجارة الحرة، وانتهاءً بالوحدة الاقتصادية، مروراً بالاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة، فالالاتحاد الاقتصادي، مع تشجيع المشروعات المشتركة والاندماجات ومثلثات النمو بين الدول المتكاملة، ولكن هذا الأسلوب التدريجي لا يستبعد قيام عدد من الدول بتطبيق شكل متقدم من أشكال التكامل دون المرور بالشكل أو الأشكال السابقة عليه، كأن تطبق هذه الدول «السوق المشتركة» دون أن يسبق ذلك تطبيقها الشكلي منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي شريطة توافر مقومات الشكل المختار وكفاية البنى التحتية من ناحية وأن يتم التطبيق وفق خطوات محددة يوضح في كل خطوة الوسائل المرصودة والأهداف التكاملية المتوخاة منها، من ناحية أخرى.

٦٠- ولقد تزامنت الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (الجات، ومنظمة التجارة العالمية) مع ظاهرة انتشار أشكال التكامل الاقتصادي أو ما أطلق عليه (الاقليمية الجديدة) ولقد شجع النظام العالمي لتحرير التجارة على إقامة كتلتا إقليمية وبالأخص في شكل منطقة تجارة حرة وفقاً للمادة

(٢٤) من الجات والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) وهاتان المادتان تشكلتان الأساس أمام دول العالم لإقامة تكامل اقليمي أوسع وأعمق عما كان عليه في الماضي بحيث يشمل بالإضافة إلى التجارة في السلع التجارة في الخدمات والاستثمار وانتقال عناصر الانتاج كما يتضمن التنسيق بالنسبة للمعايير الخاصة بمواصفات السلع وبالنسبة للسياسات والنظم القانونية المرتبطة بالخدمات والاستثمار ومن ثم ساعدت حركة التكامل الاقتصادي الجديد على تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التصدير.

٦١- وبصفة عامة، لا ترتبط درجة جدوى أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي أو الاقليمي والمزايا المتولدة عنه بالحجم النسبي أو مستوى النشاط الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء أي أن التكامل لا يتطلب بالضرورة أن تكون الدول الأعضاء متقاربة من حيث الدخل والحجم وهيكل الانتاج، فبينما تتوافر جدوى للتكامل بين مجموعة من الدول النامية أو دول الجنوب حيث يتسع حجم السوق وتظهر وفورات الحجم وتزداد القدرة على المنافسة في السوق الدولي هناك جدوى أيضاً للتكامل بين مجموعة من الدول النامية والمتقدمة أو دول الجنوب والشمال حيث تشجع الاختلافات في أسعار عناصر الانتاج على انتقال الأنشطة الصناعية كثيفة العمالة نسبياً إلى الدول النامية مصحوبة باستثمارات أجنبية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة كما لا تتطلب عملية التكامل بالضرورة جواراً إقليمياً إذ يمكن تطبيق أي شكل من أشكال الإقليمية بين دول لا ينطبق عليها أي تعريف منطقي للإقليم مثل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وأخيراً، قد تحفز مزايا تكامل إقليمي قائم الدول غير الأعضاء فيه إلى طلب الانضمام إليه واحدة تلو الأخرى وهذا ما يعرف «بأثر الدمينو» كما في حالة الاتحاد الأوروبي.

الأمة الإسلامية :

٦٢- تعمدت هذه الورقة أن يكون مصطلح (الأمة) هو آخر مصطلحات هذا القسم لأهميته تحليلياً وعملياً من ناحية وليظل حياً في ذهن القارئ وهو يتجول بين التحديات المختلفة من ناحية أخرى وتقصد الورقة بمصطلح (الأمة) الأمة الإسلامية ، وبعيداً عن البناء التغريبي للمصطلح وبعيداً عن دلالاته الأوروبية العلمانية وبعيداً عن إشكاليات التعريف، تعد الأمة الإسلامية كياناً جماعياً يرتكز على عقيدة إيمانية شاملة تغطي منظومتها المستندة على الكتاب والسنة كافة أوجه الحياة الدنيا والآخرة. وهي بهذا المفهوم تقوم على ثلاثة أسس رئيسية: كون أغلب أفرادها مسلمين، والحكم فيها بالاسلام، وأنها واحدة لا تتعدد ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، فلا وطنية ولا قومية في الاسلام غير الوطنية أو القومية الملازمة للأمة الإسلامية ومن ثم فالوطن كل مكان رفعت فيه راية التوحيد، وعليه فالأمة الإسلامية كيان ديني سياسي أي أمة دين وأمة دولة.

٦٣- والأمة بهذا التحديد كائن حي ينشأ وينمو ويقوى ويضعف ويصح ويمرض وقد يندثر وهذا كله يرتبط بمدى تمسك الأمة بمرجعيتها بثوابتها ومتغيراتها بمبادئها وقيمها. ولقد أدى انحراف الأمة عن المنهج إلى الضلالة التي حذر منها زعيمها وقائدها صلى الله عليه وسلم فتفتت ووقعت أجزاءها تحت نير الاستعمار (أو الاستخراب) وبعد التخلص من الاستعمار نشأت الدولة القطرية لتعكس مزيداً من التجزؤ والتشردم وأخفق تقليد الغرب فكرياً وعملياً في بناء دولة عصرية وكانت المحصلة النهائية أن وصلت الأمة إلى المأزق الحضاري أو جو الأمة الذي تعيش ، ولا شك أن مفتاح الخروج من هذه الأزمة هو من خلال استعادة مصطلح (الأمة الاسلامة) وإعادة بنائه من مصادره الأصلية (الكتاب والسنة) خاصة وأن تجزئة الأمة إلى دول أو دويلات قومية لم تستطع في ظل التبعية للغرب أن تسقط الاسلام كأحد أهم مقومات النسق العقيدي لمجتمعات هذه الدول أو الدويلات الإسلامية.

القسم الثاني :

مشكلة التخلف وعملية التنمية

تمهيد :

٦٤- لا خلاف على أن الأمة الإسلامية تعيش حالة حادة وواضحة من التخلف الاقتصادي. ولا شك أن الواقع المتخلف لاقتصاد الأمة وما يحمله من سلبيات انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وضعف الانتاجية وانخفاض مستوى معيشة الفرد واستفحال مشكلة الفقر وتفاقم مشكلات البطالة والمديونية الخارجية وغيرها وما يستتبعه من تشرذم وانكسار واستغلال وتبعية وما ينتج عن ذلك كله من رداءة في نوعية الحياة أو محدودية في الخيارات الانسانية المتاحة في شتى المجالات هذا الواقع يختلف جذرياً عن حالة اقتصاد الأمة (النموذج) وفق مفهومها القرآني ونسقتها «المثالي» في ظل دولة المدينة ، والمتسم بوحدة الكيان وانتظام المسار ووضوح الرؤية وخيرية الإخراج ، فكان النشاط الاقتصادي يقوم على اعتبار العمل فرض وإعمار الأرض فريضة ويتصف بتنظيم السوق على أساس الحرية والعدل والمنافسة ويتم التمويل بالمشاركة بعيداً عن حرمة التمويل الربوي ويتأسس على قاعدة الكسب الحلال وصيانة المال الخاص وتأكيد وظيفته الاجتماعية وتحديد إطار الملكية العامة ويصح مساره من خلال مراقبة الأسواق من قبل المحتسب ودور الدولة الراعية.

٦٥- ولعل مكنم "انحراف" الواقع عن «النموذج» يتمثل في التخلف السياسي أو «خلاف» الإمامة وفي ذلك يقول الشهرستاني: (وأعظم خلاف بين الأمة خلافة الإمامة إذا ما سل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الامامة في كل زمان) فالتخلف السياسي هو بحق العامل الرئيس في مرض الأمة أي تخلفها في الجوانب الأخرى من حياتها وعلى رأس هذه الجوانب التخلف الاقتصادي ، وجاء الاستعمار أو الاستخراب بصورة المختلفة والمعروفة القديمة (الاستيطاني) والجديدة (الاقتصادي)

والعولمة أو الأمركة والقديمة ثانياً في أجزاء عزيزة من الأمة وهي فلسطين وأفغانستان والعراق والشيشان كنتيجة طبيعية لهذا التخلف ولتعميقه وزيادة حدته ومن ثم وصلت الأمة إلى مستنقع «التخلف» الذي تعيشه أو تتن تحت وطأته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأصبح الفرد المسلم يعاني من قهر سياسي واستغلال اقتصادي لا نظير لهما في أي مكان أو زمان بصفة عامة في التاريخ الحديث للبشرية.

٦٦- قبل تقديم تحليل مختصر لمشكلة تخلف اقتصاد الأمة بوصفها التحدي الرئيس الذي تواجهه تشدد هذه الورقة على حقيقة أن التعبير الكمي عن الظواهر الاقتصادية بعامة يتسم بدرجة عالية من «التقريب» مهما توخى دارسي الظاهرة الدقة في القياس ويرجع ذلك إلى أن المتغيرات المتحكمة في سلوك الظاهرة الاقتصادية لا ترتبط بعلاقات خطية مباشرة مع بعضها البعض على أساس من السبب والنتيجة أو الفعل ورد الفعل نفسه لأكثر من متغير آخر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بعض هذه المتغيرات قد يصعب إن لم يكن من المستحيل قياسه ومع ذلك يظل التعبير الكمي عن الظواهر الاقتصادية خطوة هامة في تحليلها شريطة التسليم بأنه أداة لتحديد الاتجاه العام وليس قياساً دقيقاً منضبطاً للسلوك ، وإذا كانت هذه الحقيقة تصدق بالنسبة لكل التجارب المتقدم منها والتخلف فإنها تصدق بشكل أكبر في حالة الدول المتخلفة ومنها الإسلامية فبسبب حالة التخلف العام تتخلف الاحصاءات والمعلومات الأساسية وتخفض درجة دقة المتوافر منها ومن ثم درجة الاعتماد عليها في وصف وتحليل الظاهرة وعليه يتعين التوكيد على أن التعبيرات الرقمية في هذه الورقة تشير فقط إلى الاتجاهات العامة وليس إلى القياسات الدقيقة لحجم الظواهر محل البحث وتطورها خلال الزمن.

٦٧- ويعبر عن التخلف المعلوماتي (بالفجوة الرقمية) والتي تعني الفرق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها. واكتساب المعلومة أو المعرفة يمر

بـخمس مراحل : النفاذ إلى المعلومة، وتنظيم المعلومة، واستخلاص المعلومة، وتطبيق المعلومة، ثم توليد «معرفة جديدة» وعليه، تقوم صناعة المعلومات على ثلاثة عناصر : المحتوى، والمعالجة، والتوزيع ، وترتبط عملية اكتساب المعلومة وصناعتها بمستوى التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات. ويتم التعبير عن الفجوة الرقمية بعدد من المؤشرات منها: عدد الهواتف الثابتة وعدد الحاسبات الشخصية وعدد مواقع الانترنت ومستخدمي هذه المواقع منسوبة إلى مجموع السكان ، وفي ظل غياب سياسات معلومات قطرية بصفة عامة يصبح غياب سياسة معلومات اسلامية على مستوى الأمة أمراً متوقفاً ومن ثم ندرة التعبيرات الرقمية عن الظواهر الاقتصادية على مستوى الأمة وتدني درجة دقة المتوافر منها .

وإني إذ أقدم هذا الجزء من البحث على أمل أن أنتهي من الجزء التطبيقي فيما بعد ولكني أختم بقائمة من الاحصاءات لتشير إلى العرض الكمي لمشكلة التخلف كمشكلة أم ومشكلة التفتت كسبب ونتيجة لهذه المشكلة الأم ولأؤكد أن معالجة المشكلتين ممكنة تماماً ومأمولة دوماً ولدينا الإمكانيات الروحية والمادية الكفيلة بمعالجة ناجعة شريطة أن يوفر للإنسان في أمتنا الحرية والعدل والاحساس الحقيقي بالمشاركة في الشأن العام وبالتالي المتابعة والمراقبة والتقويم..

والله ولي التوفيق.